

تحديات منظومة التمويل المصرفية الإسلامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة Challenges of Islamic banking financing system for SMEs

بن سالم سعديّة^{1*}، بوحرب حكيم²

¹مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، جامعة لونيبي علي -البليدة2-، الجزائر، s.bensalem@univ-blida2.dz

²مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية، جامعة لونيبي علي -البليدة2-، الجزائر، h.bouharb@univ-blida2.dz

تاريخ القبول: 2021/05/21

تاريخ الاستلام: 2021/04/30

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التحديات التي تواجه تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق المصارف الإسلامية، وتبيان ماهية الأساليب الواجب إتباعها للتقليل من هاته التحديات، وقد تم الاستعانة في هذه الدراسة بالمنهج الوصفي التحليلي، بالشكل الذي مكنتنا من الوقوف على حقيقة وحجم العقبات التي تحول دون تفعيل المنظومة المصرفية الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذا وتبين من خلال هذه الدراسة أنه بالرغم من تنامي حجم الصناعة المالية الإسلامية والمصرفية على وجه الخصوص إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تستفيد من هذا التطور في المصارف الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: مصارف إسلامية، مؤسسات صغيرة ومتوسطة، تمويل، فجوة تمويلية، فجوة تمويلية إسلامية.

تصنيف JEL: G21، D25

Abstract:

This study aims to highlight the challenges facing SMEs Islamic banking financing, and what methods should be followed to reduce these challenges, in this study we used the analytical and descriptive approach, on the form that enabled us to identify the reality and size of the obstacles that prevent the activation of the Islamic banking system in SMEs financing. The study found that despite the growing size of the Islamic financial and banking industry in particular, SMEs don't benefit from this development of Islamic banking.

Key Words: Islamic banking, SMEs, financing, Finance Gap, Islamic Finance Gap.

JEL Classification: G21، D25

*المؤلف المرسل.

1. مقدمة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (م ص م) من محركات النمو الرئيسية في معظم الاقتصاديات الدول لما تلعبه من دور كبير في التنمية الاقتصادية فهي تمثل ما نسبته 90% من إجمالي المؤسسات، وحسب الدراسات التي أجريت عليها يعتبر مشكل التمويل أكبر تحدي تواجهه، كما تعتبر المصارف الإسلامية وما تقدمه من صيغ تتلاءم مع الحاجات التمويلية لهاته المؤسسات في مختلف مراحل نموها من الحلول التي يمكن أن تلجأ إليها، خاصة أن أغلب البنوك التقليدية ترفض تمويل م صم نظرا لارتفاع معدل الخطر بها وعدم قدرتها على توفير الشروط التي تفرضها، المصارف الإسلامية تشكل 75% من إجمالي الصناعة المالية الإسلامية وتنامي حجم أصولها من سنة لأخرى، بحيث تضاعفت أصول التمويل الإسلامي خلال السنوات القليلة الماضية لتصل نحو 3 تريليونات دولار، ويتوقع نموه إلى 3،8 ترليون دولار عالميا بحلول 2023، منها 2،44 ترليون دولار كأصول للمصارف الإسلامية كما أن نصف الدول التي تتعامل بها من بلدان غير إسلامية، كما تخطى عدد عملائها إلى 100 مليون ومؤشرات نموه يفوق بنسبة الضعف نظيره التقليدي (نبيل، 2020، صفحة 8) هاته الأرقام تعكس مدى أهمية وتطور المصارف الإسلامية حتى أنها تزدهر في دول غير إسلامية ما يعكس قدرة أدواتها التمويلية وكفاءتها.

1.1 إشكالية الدراسة: فمن خلال هاته الدراسة سنحاول الإجابة على الإشكالية التالية: ما هي التحديات التي تعيق

تمويل المصارف الإسلامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وما هي سبل تجاوزها؟

1.1 2 أسئلة الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أسباب الفجوة التمويلية للم ص م؟

- ما هو واقع تمويل المصارف الإسلامية للم ص م؟

- ما هي أهم التحديات التي تواجه تمويل المصارف الإسلامية للم ص م؟

1.1 3 فرضيات الدراسة: تتمثل فرضيات الدراسة في النقاط التالية:

- تعتبر خصائص الم ص م من أهم أسباب وجود الفجوة التمويلية؛

- محدودية تمويل المصارف الإسلامية للم ص م ؛

- تعتبر بيئة عمل المصارف الإسلامية من أهم تحديات المصارف الإسلامية في تمويل الم ص م.

1.1 4 أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في وقوف على إشكالية الفجوة التمويلية للم ص م والعوامل المسببة لها، إضافة

إلى تحديد أهم التحديات التي تواجه تمويل المصارف الإسلامية للم ص م والخروج بتوصيات للعمل بها من أجل تعزيز تمويل

المصارف الإسلامية لهذا القطاع الحيوي والمهم كأحد الحلول للحد من فجوة تمويل م ص م.

1.1 5 أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تبيان مدى الصعوبات المالية التي تواجهها الم ص م؛

- ما هي العوامل والأسباب التي تجعل الم ص م بالرغم من أهميتها تعاني من فجوة تمويلية حادة؛

- اظهار مدى موائمة أساليب تمويل المصارف الإسلامية لخصائص الم ص م.

2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكلها المالية

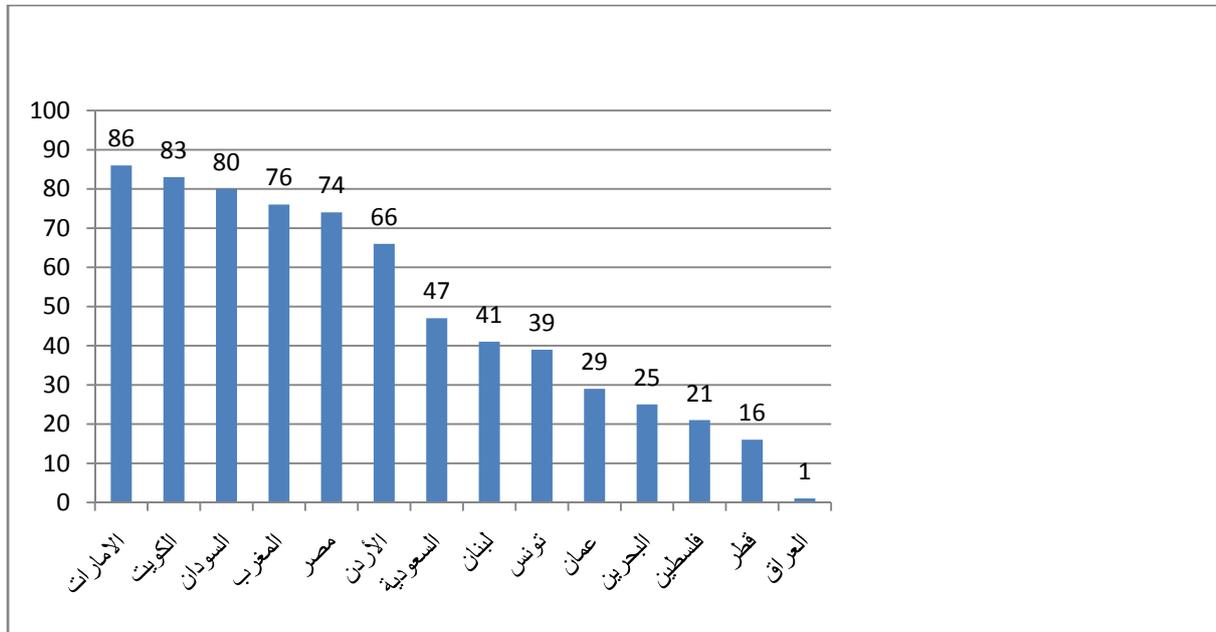
يشار إلى المشاكل المالية التي تعاني منها الم ص م بمصطلح الفجوة التمويلية أي وجود فجوة بين الطلب على التمويل والعرض (الجهات المانحة)، فبالرغم من توفر مصادر التمويل، إلا أن الم ص م لا تستطيع الحصول والوصول إليها.

2.1 الفجوة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمثل الم ص م 96٪ من المؤسسات في الدول العربية، كما توظف نصف القوة العاملة، لكن وصولها إلى مصادر التمويل هو الأقل على المستوى الدولي، بحيث أن إقراض م ص م يمثل 7٪ فقط من مجموع القروض البنكية في المنطقة العربية، والعمل على الحد من هذه الفجوة يمكن أن يقدم العديد من الامتيازات الاقتصادية، بحيث يمكن أن يعزز النمو الاقتصادي، واحتمال إنشاء حوالي 15 مليون منصب عمل جديد خلال 2025 في المنطقة العربية كما يمكن أن يزيد من فعالية السياسة المالية والنقدية من خلال تحسين تعبئة الإيرادات المحلية (Lagard, 2019)، كما يوضح هذا الشكل التالي من خلال دراسة للصندوق النقد العربي لسنة 2019:

الشكل 1: إجمالي عدد المؤسسات المصرفية وغير المصرفية التي تمنح تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض

الدول العربية

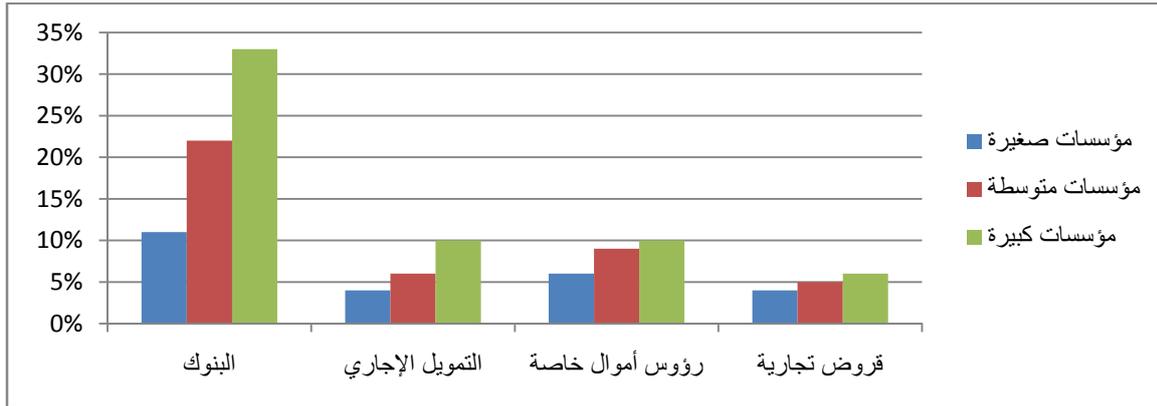


المصدر: هبة عبد المنعم، الوليد طلحة، طارق اسماعيل، 2019، ص، 19.

نلاحظ من خلال هذا الشكل أن حجم المؤسسات المصرفية وغير المصرفية التي تمنح التمويل للم ص م في الدول العربية التي شملتها هذه الدراسة، تتفاوت بشكل كبير من 86 مؤسسة في الإمارات إلى مؤسسة واحدة فقط في العراق 16 في قطر إلى 21 في فلسطين، هذا ما يمثل تحدي كبير تواجه م ص م في هذه الدول وهو الوصول إلى مصادر التمويل، بحيث قدرت الفجوة التمويلية للم ص م في افريقيا 140 بليون دولار (World Economic Forum, 2019)، الوصول إلى مصادر التمويل عامل جد مهم لخلق بيئة اقتصادية تسمح لنمو وازدهار المؤسسات، فمن خلال دراسة حول عقبات نمو الم ص م جاءت تحديات التمويل التي تواجهها في المرتبة الثانية، بينما احتلت المرتبة الرابعة لدى

المؤسسات الكبيرة وهذه التحديات المتعلقة بتمويل الم ص م تكون أكثر حدة في الدول ذات الدخل المنخفض، بحيث بين مسح للبنك الدولي أنه في المتوسط 43٪ منها ترى أن معدل ووصولها للتمويل أو تكلفة التمويل هو العائق الأساسي الذي تواجهه، بينما في الدول ذات الدخل المرتفع فقط 11٪ من المؤسسات من نفس الحجم تعتبر الوصول إلى التمويل كعائق، بحيث قدرت مؤسسة التمويل الدولية أن حجم الفجوة التمويلية للم ص م التي تعمل في الإطار الرسمي خارج دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED) ذات الدخل المرتفع قدرت ب 700 إلى 850 بليون دولار (Delberg Global Development Advisors, 2011, p. 10)

الشكل 2: نسبة المؤسسات التي تلجأ إلى التمويل الخارجي من أجل تمويل استثمار جديد



Source: International finance corporation May, 2017, p, 13.

هذه الفجوة تكون نتيجة العرض أو الطلب فالعديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يترددون في طلب القروض أو لا يستطيعون الحصول عليه، وهذا راجع إلى كثرة الوثائق المالية، الضمانات المطلوبة للحصول على القرض وارتفاع التكاليف وأسعار الفائدة فالعديد من البنوك تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كعميل مرتفع الخطر والتكاليف وغموض المعلومات حولها (International Finance Corporation, 2017, p. 9)

2. أسباب الفجوة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

كلا من جانبي العرض والطلب يمكن أن يفسر انخفاض استعمال القروض البنكية من طرف الم ص م جانب العرض يظهر عندما يكون للم ص م مشروع استثماري ذو مردودية لكن لا تستطيع الحصول على الأموال من مصادر خارجية كافية لتمويلها، مشكل عدم تماثل المعلومات، ضعف حماية الدائنين، هذا ما يصعب من تقييم الجدارة الائتمانية للم ص م، مراقبة تصرفاتها هذه الصعوبات يمكن أن تحد من إقراض هذه المؤسسات، أما مشاكل جانب الطلب يتمثل في ضعف الجدارة الائتمانية للم ص م، ففي هذه الحالة ما لم يتم دعم الاقتراض لن يقوم المقرضين بمنح القروض بسبب تخوفهم من الخسارة هذه الحالة تمثل 20٪ من الم ص م في الدول ذات الدخل المرتفع، 28٪ من الم ص م في الدول ذات الدخل المتوسط 44٪ من الم ص م في الدول ذات الدخل المنخفض، في بعض الأحيان يكون بسبب الم ص م نفسها لضعف مردودية مشاريعها الاستثمارية، وضعف الضمانات أو بسبب عدم قدرتها على توفير كل المعلومات المطلوبة، كما أنها تعتبر مؤسسات غامضة أكثر من المؤسسات كبيرة الحجم بسبب كون معلوماتها غير متاحة للجمهور، وكنتييجة لذلك تجد البنوك صعوبة في تقدير الجدارة الائتمانية (Schmukler, 2017, p. 1).

3. واقع تمويل المصارف الإسلامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن للبنوك الإسلامية وما تقدمه من أساليب تمويلية عديدة ومتنوعة، بين صيغ قائمة على المشاركة وأخرى على البيوع أن تلعب دور كبير في سد الفجوة التمويلية للم ص م.

3. 1 أساليب التمويل في المصارف الإسلامية ومدى وملاءمتها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تقدم المصارف الإسلامية أدوات تمويلية تشاركية تتقاسم الأرباح والخسائر، والتي تشكل أساس نظام التمويل الإسلامي والمتعلقة بالمضاربة والمشاركة، منتجات تجارية (يمكن تسميتها بالأدوات القائمة على الموجودات) والتي تشمل المرابحة، الإجارة الإستصناع السلم، أدوات ذات بعد اجتماعي يمكن استغلالها وفقا للأحكام الشرعية الإسلامية لأغراض اقتصادية، وهي الزكاة، الوقف والقرض الحسن، يمكن تلخيص آلية عمل هاته الصيغ في الجدول التالي:

الجدول 1: المنتجات الإسلامية التشاركية والمنتجات الإسلامية التجارية

المنتجات التجارية				المنتجات التشاركية		
الاستصناع	الإجارة	السلم	المرابحة	المشاركة	المضاربة	
تصنيع حسب الطلب	تأجير - بيع (قرض إيجاري)	تمويل مسبق	التكاليف + هامش الربح	شراكة في رأس المال (شراكة ايجابية)	الثقة (شراكة سلبية)	خصائص العقد
البائع/المنتج (المقرض) والمشتري (المستثمر)	مالك السلع المستأجرة والمستثمر هو المستأجر	المشتري المقرض والمشتري المستثمر	البائع والمشتري	البنك والمقاول هم شركاء	المستثمر (رب المال) المقاول (المضارب)	الأطراف
الهامش المنصوص عليه في العقد بعد دفع التكاليف	مبلغ الإيجار منصوص عليه في العقد	الهامش منصوص عليه في العقد	هامش محدد مسبقا عند إعادة البيع إلى العميل/المشتري	إجراءات تقاسم الأرباح والخسائر مفصلة في العقد	نسبة مشاركة الأرباح والخسائر مفصلة في العقد	أجرة (مكافأة) البنك
				يتم تحمل الخسارة من طرف الشركاء أو بما يتناسب مع كل سهم في هذه الشركة	يتحمل رب المال الخسارة إلا في حالة الإهمال من المضارب	في حالة الخسارة

Source: Hind El Ouazzani, Khalid Rouggani, 2018, p, 92.

فمن خلال محفظة من الحلول التمويلية المقدمة للم ص م القائمة على الموجودات (التجارية) والقائمة على المشاركة، يمكن معالجة الفجوة التمويلية لهذا القطاع وهذا بسبب أن التمويل القائم على الأصول يحقق شروط المعاملات المالية

الإسلامية القائمة على اقتصاد حقيقي، ومن جهة أخرى التمويل القائم على المشاركة من خلال تقاسم الربح والخسارة بين الممول والمقاول (Malaysia world's Islamic finance marketplace , 2016, p. 5) الجدول التالي يبين مزايا كل من هاته الصيغ على الم ص م:

الجدول 2: مزايا خيارات التمويل الإسلامي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الصيغة	مزايا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
المراجحة	<ul style="list-style-type: none"> - معدل تمويل ثابت طيلة مدة التمويل، - الشفافية الكاملة في السعر، يفيد للتمويل قصير الأجل، - استقلالية إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - يتغلب على مشكل الضمانات من خلال فرض بيع الأصول في حالة التخلف عن السداد
الإجارة	<ul style="list-style-type: none"> - يسمح بالتمويل حتى في حالة نقص الضمانات والتاريخ الائتماني، بحيث أن المؤجر يملك الأصول ويمكنه استعادتها في حالة التقصير ، - يفيد التمويل متوسط وطويل الأجل، بساطة الوثائق والإجراءات
السلم	<ul style="list-style-type: none"> - توفير رأس المال العامل بطريقة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، مفيد للزراعة، التصدير والاستيراد، يفيد للتمويل قصير الأجل
المشاركة	<ul style="list-style-type: none"> - تقاسم الأرباح والخسائر، إمكانية الحصول على نسبة أرباح مرتفعة مقارنة مع مشاركة مقاول آخر في رأس المال، يفيد في التمويل طويل الأجل
المشاركة المتناقصة	<ul style="list-style-type: none"> - تقاسم الأرباح والخسائر مع إعادة شراء الأسهم على أساس سعر السوق - القدرة على الاحتفاظ بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة على المدى الطويل وهو مهم جدا خاصة بالنسبة للمؤسسات العائلية
المضاربة	<ul style="list-style-type: none"> - تقاسم الأرباح فقط، لا يحتاج إلى المساهمة في رأس مال المشروع عكس المشاركة - القدرة على المفاوضة حول نسبة الأرباح، مفيد للتمويل طويل الأجل

Source: Malaysia world's Islamic finance marketplace, 19 February, 2016, pp, 6 – 7.

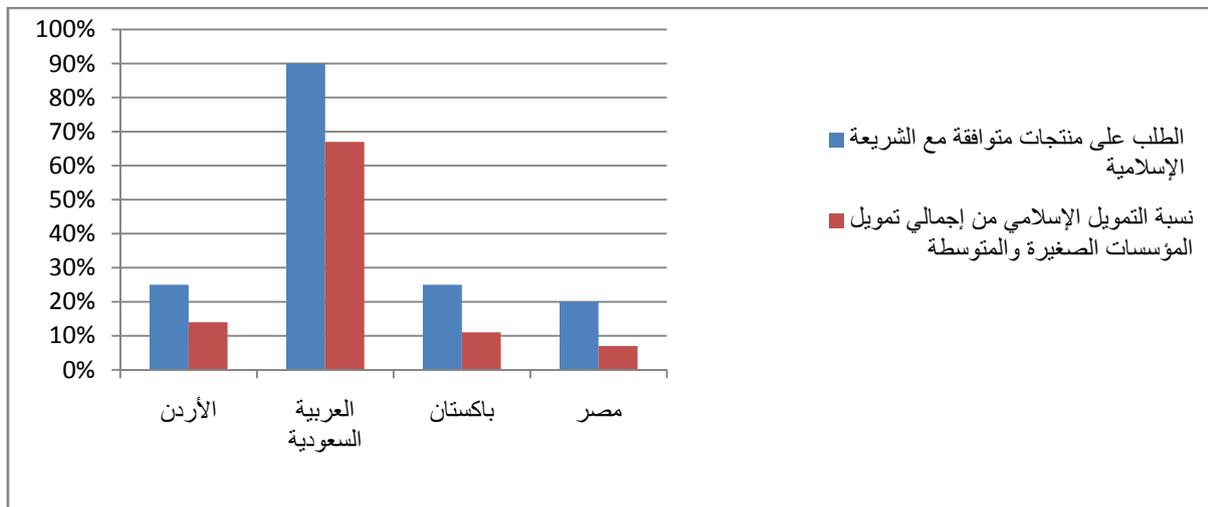
نلاحظ من الجدول السابق مدى التنوع في الصيغ التمويلية التي تقدمها المصارف الإسلامية، وتقديمها لحلول تمويلية قصيرة متوسطة وطويلة الأجل أكثر مرونة مما تقدمه البنوك التقليدية، هذه الأخيرة تفرض شروط وضمانات تعجز الم ص م على تلبيتها، عكس المصارف الإسلامية وخاصة في صيغتي المشاركة والمضاربة أين نجح المشروع يهم كلا طرفي العقد نظرا للتشارك في الأرباح والخسائر.

3.2 الفجوة التمويلية الإسلامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (Islamic financial gap)

وفق دراسة للبنك الدولي بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، ترى أن التمويل الإسلامي يمكن أن يلعب دور مهم في سد الفجوة التمويلية للم ص م، وبالتالي على متخذي القرار وصانعي السياسات أن يتخذوا إجراءات جادة للترويج للأدوات المالية المدعومة بالأصول والأسهم للاستفادة من التمويل الإسلامي، من خلال تطوير بيئة مواتية للتمويل القائم على الأصول والأسهم، فالفجوة التمويلية أكثر حدة في الدول النامية، لأن المؤسسات المالية مثل البنوك تعتبر الم ص م أكثر خطورة

بسبب عدة عوامل مثل نقص الضمانات، وامتلاكها لتاريخ ائتماني غير كافي، بحيث 55% إلى 68% من الم ص م في الدول النامية، إما تعاني من نقص في التمويل أو لا تحصل عليه إطلاقاً (Word Bank & Islamic development Bank & G20, 2015, pp. 9-13)

شكل 3: جانب العرض والطلب للتمويل الإسلامي من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة



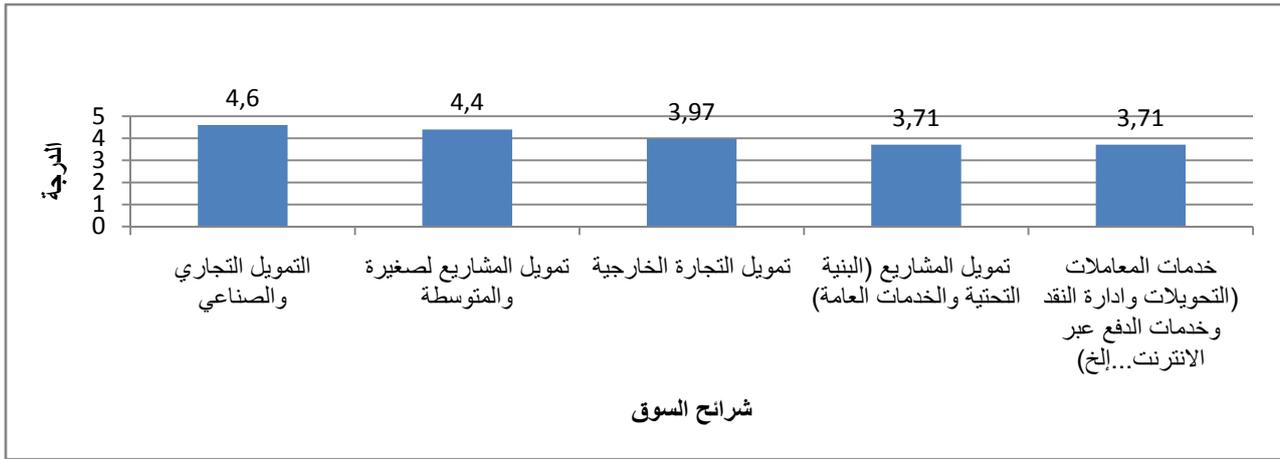
Source : Joint WB-ISDB G20 Islamic finance policy paper, Word bank finance and markets global practice, Islamic development bank Islamic research and training institute, 2015, p 19.

من خلال هذا الشكل يتضح أن التمويل الممنوح للم ص م المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية تمثل فقط ما نسبته 7% في مصر من إجمالي التمويل الممنوح لها، بينما الطلب على منتجات التمويل الإسلامي تمثل 20%، العربية السعودية تمثل النسبة الأقل للفجوة بين الطلب الذي يمثل 90% والعرض الذي يقدر بـ 67%. وهذا راجع إلى العدد الكبير للمصارف الإسلامية المتواجدة بها، وتشير التقديرات أنه حوالي 32% من الم ص م في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) إضافة إلى باكستان مستبعدة تماما من الوصول إلى التمويل بسبب قلة المنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، فالعديد من منها تبحث بالتحديد على منتجات المصارف الإسلامية لتمويل احتياجاتها المالية ولا تريد اللجوء إلى البنوك التقليدية بسبب عدم توافرها مع أحكام الشريعة الإسلامية (Word Bank & Islamic development Bank & G20, 2015, p. 15) حيث أن التمويل الإسلامي يمكن أن يغطي جانبا من فجوة تمويل م ص م بما يتراوح بين 8,6 و 13,2 مليار دولار، هناك فرص للاستفادة من تنامي سوق التمويل الإسلامي ومن تميز موقع الدول العربية وصدارتها لنشاط التمويل الإسلامي (60% من نشاط الصيرفة الإسلامية، 31% من إصدارات الصكوك على مستوى العالم) في تغطية جانب من فجوة تمويل الم ص م، لا سيما في ضوء الطلب الكبير من قبلها على منتجات التمويل المتوافقة مع الشريعة بنسبة تتراوح في الدول العربية ما بين 20 و 90% من مجمل المشروعات العاملة في هذا القطاع (طلحة، 2019، صفحة 1)

3.3 مكانة المصارف الإسلامية ضمن المنظومة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وفق الاستبيان العالمي للمصرفيين الإسلاميين الذي قام به المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (CIBAFI) في نسخته لسنة 2019 الذي أخذ موضوع 'الاستدامة ومحركات النمو والتحديات التنظيمية'، والذي وزع على 33 بلد حول العالم و106 مؤسسة مالية إسلامية، سألت المصارف الإسلامية عن مدى أهمية بعض شرائح السوق في تحريك نمو الإيرادات في مؤسستهم واحتل تمويل الم صم المرتبة الثانية ب 3,99 نقطة من أصل 5 نقاط وهذا في المصارف الإسلامية الصغيرة بينما في المصارف الكبيرة احتلت المرتبة الخامسة (المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، 2019، صفحة 57)، كما يوضحه الشكل التالي:

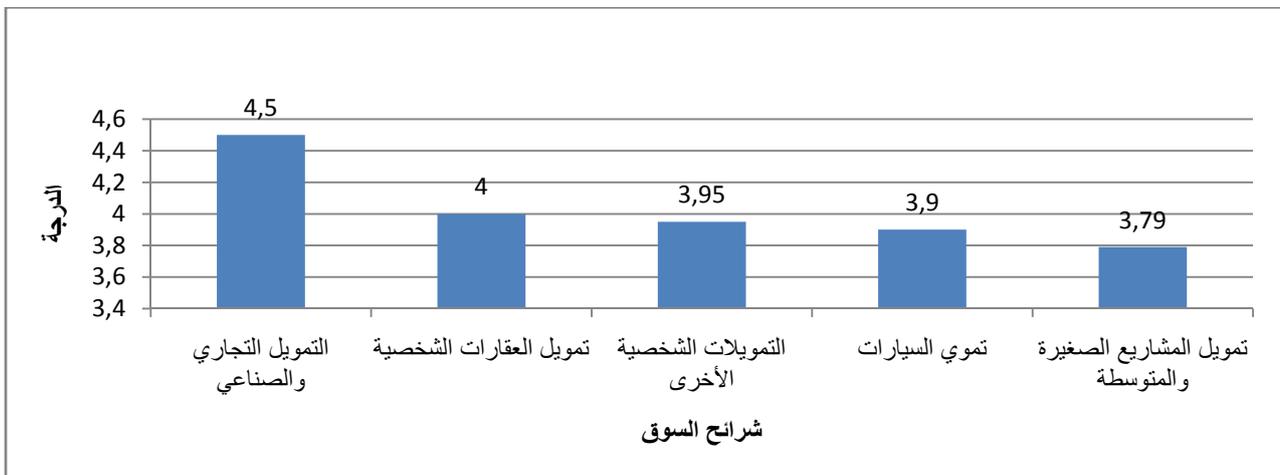
شكل 4: شرائح السوق الخمسة الأولى في المصارف الإسلامية الصغيرة التي تشكل عوامل مهمة لتحريك نمو الإيرادات



المصدر: المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، 2019، ص، 60.

كما نرى في هذا الشكل فإن تمويل الم صم احتل المرتبة الثانية ضمن اهتمامات المصارف الإسلامية صغيرة الحجم، بحيث ترى أن الم صم من محركات نمو إيرادات المصرف، وربما هذا يعود إلى القرب الجغرافي بين المصارف الإسلامية الصغيرة والم صم وسهولة وبساطة التعامل القائمة على العلاقات الشخصية والثقة المتبادلة، لكن هذا الوضع يختلف مع المصارف الإسلامية كبيرة الحجم كما يوضحه الشكل التالي:

شكل 5: شرائح السوق الخمسة الأولى في البنوك الكبيرة التي تشكل عوامل مهمة لتحريك نمو الإيرادات



المصدر: المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، 2019، ص، 60.

حجم الأصول والحصة السوقية للمصارف الإسلامية نمت بشكل كبير على مدى العقد الماضي، في سنة 2016 أكثر من 2,6 ترليون دولار استثمر في أصول متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وبلغت 3 ترليون دولار سنة 2018، الحصة السوقية للمصارف الإسلامية تختلف من دولة لأخرى، حيث تمثل 100٪ في السودان وإيران وأقل من 1٪ في سنغافورا، كما أنه هناك زيادة ملحوظة في حجم الحصة في أغلب الدول، في باكستان انتقلت من 3,8٪ سنة 2007 إلى 11,4٪ سنة 2015، وأكثر من الضعف في الأردن، بحيث انتقلت من 6,20٪ سنة 2007 إلى 14,9٪ سنة 2005، تملك السعودية الحصة السوقية الأكبر للمصارف الإسلامية 53,7٪ في دول مجلس التعاون الخليجي، ثم الكويت 45,2٪ في كل من البحرين والإمارات العربية المتحدة وقطر مجتمعة يمثل هذا القطاع 23٪- 29٪ من حجم الأصول (Tajik, 2019, p. 4)، توزع حجم أصول المصارف الإسلامية كما يوضحه الجدول التالي:

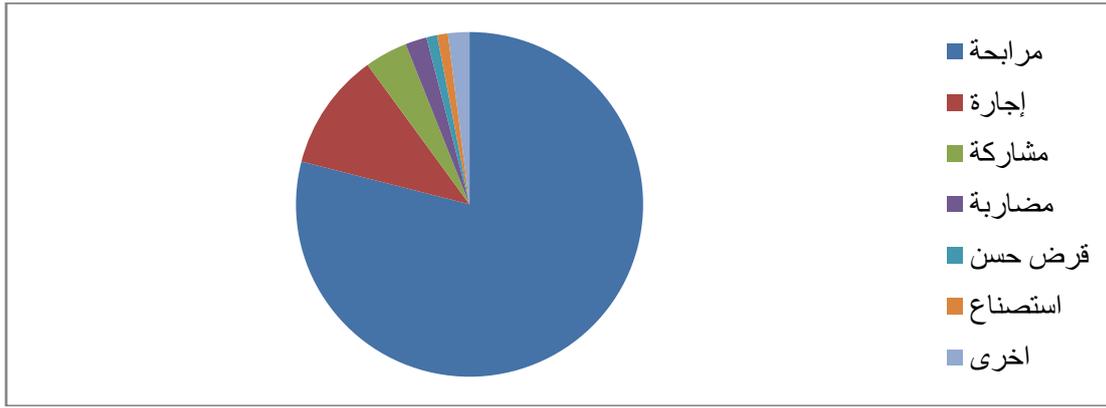
جدول 3: التوزيع الجهوي لحجم أصول المصارف الإسلامية

المنطقة	حجم أصول المصارف الإسلامية	النسبة
آسيا	266,1	16,93٪
دول مجلس التعاون الخليجي	704,8	44,85٪
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	540,2	34,37٪
إفريقيا	13,2	0,84٪
أخرى	47,1	2,99٪
المجموع	1571,4	100٪

Source : Islamic financial services board, 2019, p, 10.

أما نصيب الصيرفة الإسلامية من نشاط المالية الإسلامية عبر العالم هو الأكبر، إذ تمثل 71,7٪، ثم الصكوك ب 24,2٪ ثم صناديق الاستثمار ب 2,8٪، التأمين التكافلي ب 1,3٪ (IFSB 2019 : p10)، بالرغم من تنامي حجم الصناعة المالية الإسلامية وفق الأرقام المقدمة، لكن مبادئ الصيرفة الإسلامية غير مطبقة على أرض الواقع، اليوم المصارف الإسلامية تركز بشكل كبير في توليد المداحيل ليس من خلال الأنشطة الاستثمارية (المشاركة)، لكن عن طريق بيع السلع (مراجعة)، التحول من التمويل القائم على المشاركة وتقاسم الربح والخسارة، إلى التمويل القائم على المدائنة، ينفي قواعد ومزايا طرق التمويل الإسلامية الأخرى، هذه الوضعية يمكن تفسيرها بانخفاض مستوى الخطر المرتبط بالأدوات التمويلية غير الاستثمارية، 79٪ من التمويل المقدم من طرف المصارف الإسلامية حول العالم عبارة عن مراجعة، ثم الإجارة ب 11٪، بينما مثلت المضاربة ما نسبته 1,67٪ فقط (Strelkova, 2020, p. 96)، كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل 6: هيكل محفظة تمويل البنوك الإسلامية



Source:Valdislav V. Antropov& Irina A. Strelkova, 2020, p, 96.

وهذه بعض الأمثلة لتمويل المصارف الإسلامية للم ص م:

البنك الإسلامي الأردني يتميز بتمويله لم ص م وهذا لامتلاكه بيئة تشريعية واستقرار سياسي ساهم بتحفيز تمويل م ص م واتاحة الفرصة للمصارف الإسلامية بتقديم التمويلات المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث أن 90٪ من خدمات البنك التمويلية تستهدف بشكل خاص الأفراد و م ص م، وإتفاقه مع البنك المركزي الأردني والشركة الأردنية لضمان القروض لكفالة تمويل المشاريع الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة، بلغت نسبة نمو حسابات الاستثمار المخصص (المضاربة) وسندات المقارضة وحسابات الاستثمار بالوكالة (تدخل في اطار عقد المضاربة) بلغت 20٪ سنة 2015 لتصل إلى حوالي 3،15 مليار دينار أردني مقابل حوالي 2،63 مليار دينار نهاية 2014 بزيادة بلغت حوالي 524 مليون دينار وذلك تطبيقا لسياسة التنوع القطاعي والجغرافي التي ينتهجها البنك في تنمية التمويلات والاستثمارات المقدمة للأفراد و م ص م (يوسف، 2019)

جدول 4: النمو في التسهيلات الممنوحة للأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة البنك الأردني الإسلامي

السنة	قيمة التسهيلات الممنوحة للأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2014	2,63 مليار دينار
2015	3,15 مليار دينار
2016	*
2017	3,36 مليار دينار
2018	3,57 مليار دينار

* غير متوفرة

المصدر: عدنان أحمد يوسف،: www.jordanislamicbank.com ، 02 / 7 / 2019.

أما المصارف الإسلامية في باكستان بالرغم من تميزها باستخدامها لصيغة المشاركة والمشاركة المنتهية بالتملك عكس باقي المصارف الإسلامية التي تركز على المراجعة بشكل أساسي، بحيث تمثل 50٪ من إجمالي الصيغ المقدمة، كما يوضحه

الجدول التالي إلا أن الم ص م لا تستفيد من هذا التمويل لاحتلالها نسبة جد ضعيفة من التمويلات الممنوحة من طرف المصارف الإسلامية في باكستان:

جدول 5: المزيج التمويلي في المصارف الإسلامية في باكستان

الصيغة	جوان 2018	مارس 2019	جوان 2019
مراجعة	٪13,3	٪14,1	٪13,5
إحارة	٪6,6	٪6,2	٪6,1
مشاركة	٪20	٪19,7	٪20
المشاركة المنتهية بالتمليك	٪33,7	٪32,9	٪33,6
سلم	٪2,8	٪2,4	٪2,6
استصناع	٪6,4	٪9,3	٪8,9
أخرى	٪17,1	٪15,3	٪15,3
المجموع	٪100	٪100	٪100

Source: Islamic banking bulletin, Islamic banking department state bank of Pakistan, June, 2019, p, 4.

أما نصيب الم ص م من تمويل المصارف الإسلامية في باكستان فهو جد ضعيف، يمثل ما نسبته 3,7٪ فقط كما يبينه الجدول التالي:

جدول 6: التوزيع القطاعي للمزيج التمويلي للمصارف الإسلامية في باكستان

القطاع	جون 2018	مارس 2019	جون 2019
الحكومة	٪74،5	٪74،5	٪73،5
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	٪3،1	٪3،6	٪3،7
الزراعة	٪0،4	٪0،4	٪0،5
تمويل استهلاكي	٪10،5	٪10،4	٪10،4
تمويل السلع	٪10،3	٪9،9	٪10،6
تمويل الموظفين	٪1	٪1	٪1
أخرى	٪0،3	٪0،2	٪0،3

Source: Islamic banking bulletin, Islamic banking department state bank of Pakistan, June, 2019, p, 5.

من خلال الجدول السابق نلاحظ ضالة نصيب الم ص م من التمويل المقدم من المصارف الإسلامية فالنصيب الأكبر موجه للقطاع الحكومي ب ٪73،5.

أما ما يخص السودان فهي تملك نظام مصرفي إسلامي ٪100، وهذا جدول يوضح توزيع الصيغ المقدمة من البنوك

في السودان:

جدول 7: تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ التمويلية خلال عامي 2017 و 2018 في السودان مليون جنيه

الصيغة	2017	المساهمة ٪	2018	المساهمة ٪	معدل التغيير ٪
المراجعة	60،722.9	48،5	78،705.3	55	29.6
المقاولة	32،364.6	25.9	26،417.8	18.4	18.4
المضاربة	9،740.1	7.8	7،560.3	5.3	22.4
المشاركة	8،099.3	6.5	9،196.5	6.4	13.5
السلم	728.5	0.6	2،030.2	1.4	178.7
الإجارة	546.0	0.4	1،058.2	0.7	93.8
الإستصناع	442.7	0.4	1،114.7	0.8	151.8

85.0	0.4	544.0	0.2	294.1	القرض الحسن
42.1	11.6	16,560.7	9.7	11,658.0	أخرى
14.9	100	143,187.6	100	124,596.2	إجمالي التمويل

المصدر: التقرير السنوي الثامن والخمسون، بنك السودان المركزي، 2018، ص، 67.

يتضح من هذا الجدول أن صيغة المراجعة تساهم ب 55٪ من إجمالي الصيغ المقدمة من المصارف في السودان بارتفاع يقدر ب 29،6٪ مقارنة ب سنة 2017، بينما المضاربة والمشاركة لا تساهم سوى ب 5،3٪ و 6،4٪.

استهدف بنك السودان المركزي في تطبيق سياسته الرامية للوصول بنسبة التمويل والأصغر والصغير والمتوسط إلى

15٪ من إجمالي المحفظة التمويلية لكل مصرف في عام (بنك السودان المركزي، 2018، الصفحات 64-67)

الوحدة مليون جنيهه
جدول 8: حجم التمويل الأصغر الممنوح بنهاية كل من عامي 2017 و 2018

معدل التغيير %	2018	2017	البيان
48.3	181,080.3	122,111.5	إجمالي التمويل المصرفي
42.0	8,797.5	6,197.0	حجم التمويل الأصغر والتمويل ذي البعد الاجتماعي
	4.9٪	5.1٪	نسبة التمويل الأصغر والتمويل ذي البعد الاجتماعي من إجمالي التمويل

المصدر: التقرير السنوي الثامن والخمسون، بنك السودان المركزي، 2018، ص، 64.

أما بنك 'معاملات' الفرع المتواجد في ماليزيا فإن نسبة تمويل الم ص م من إجمالي التمويل الممنوح جد ضعيف لا

يتعدى 2٪، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول 9: نسبة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي التمويل في بنك معاملات برهاد ماليزيا

30 جوان 2019	31 مارس 2019	
346134	46070	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
15498918	15467522	مجموع التمويل
2,23٪	0,29٪	نسبة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي التمويل في البنك

Source: Bank Muamalat Malaysia Berhad company n°6175W (incorporated in Malaysia), unaudited condensed financial statements for the first quarter ended, 30 June 2019, p, 21.

4. معوقات تمويل المصارف الإسلامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالرغم من الاهتمام المتزايد بالم ص م من طرف المصارف الإسلامية، وتخصيص هذه الأخيرة لنسبة من تمويلاتها لذا النوع من المؤسسات، إلا أنها تواجه عدة تحديات.

1. 4 تحديات تمويل المصارف الإسلامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يواجه تمويل المصارف الإسلامية للم ص م عدة تحديات تحول دون تمكن هذه الأخيرة من الحصول على التمويل اللازم لاحتياجاتها، وتمثل هذه التحديات في (G20&Islamic development Bank&World Bank، 2015، الصفحات 34-37):

- المنتجات المعروضة للم ص م من طرف المصارف الإسلامية (ماعداد بعض الدول مثل اندونيسيا وباكستان) محدودة على المراجعة؛
- المعايير، مثل المعايير التي تضعها 'AAOIFI' والتي تلعب دور محوري في تطوير صناعة التمويل الإسلامي، ويتمثل التحدي في تطبيق هذه المعايير والتي من شأنها أن تؤثر على العميل من خلال تحسين معرفته بالأمر المالية وكذا تنمية الموارد البشرية بشكل إيجابي؛
- تكاليف المعاملات والضرائب، من خلال عدم وجود معاملة جبائية خاصة بأدوات التمويل الإسلامية وما ينتج عنه من ازدواج ضريبي ما يضاعف من التكاليف مقارنة مع الأدوات التقليدية؛
- مشاركة المعلومات، قلة الدراية والمعرفة بالتمويل الإسلامي تعتبر من المشاكل الأساسية في تحسين التمويل الإسلامي؛
- قلة الموارد البشرية المؤهلة التي تواجهها البنوك التي تهدف إلى تقديم منتجات تمويلية إسلامية للم ص م؛
- عدم المعرفة بالأمر المالية، بحيث هناك نقص في فهم ما يتعلق بالتمويل الإسلامي مقارنة بالتمويل التقليدي، مثلاً في حالة نموذج تقاسم الأرباح والخسائر يجب أن يكون هناك فهم أعمق للمستفيدين المحتملين من الم ص م لضمان أنهم واعون بمسؤوليتهم وحقوقهم المتعلقة بهذا النوع من التمويل

2. 4 أسباب اعتماد المصارف الإسلامية على صيغة المرابحة

هناك عدة أسباب تدفع بالمصارف الإسلامية إلى الاعتماد على صيغة المرابحة وتجنبها الصيغ القائمة على تقاسم الأرباح والخسائر 'المضاربة والمشاركة'، من بين هاته الأسباب ما يلي:

- ارتفاع عامل الضمان وانخفاض نسبة المخاطرة، فعلاقة المصرف والعميل بعد عملية بيع المرابحة تصبح علاقة دائن بمدين وسهولة الإجراءات العملية لأسلوب المرابحة مقارنة مع غيرها من الأساليب الاستثمارية كالمشاركة والمضاربة (حسين، 2014، صفحة 10)
- عدم تقبل بعض العملاء لفكرة خسارة أرصدة حساباتهم الاستثمارية وغلبة العقلية التقليدية، فالربح في المصارف الإسلامية غير مضمون ولا يعلم تحققه إلا في نهاية المشروع بخلاف العائد الثابت، وكذلك مشكل إثبات التقصير والتعدي في حالة الخسارة؛

- من المعوقات الخارجية نجد أن معاملات البنوك التقليدية من طرف البنوك المركزية تضم أدوات وأساليب لا يمكن تطبيقها في المصارف الإسلامية، لاختلافها شكلا ومضمونا في تنفيذ سياستها النقدية، فهذه القواعد تتماشى مع البنوك التقليدية ولا تصلح للمصارف الإسلامية (اليحي، 2020، الصفحات 215-219) ؛
- لا تقدم جميع المصارف الإسلامية خدمة حسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح، ولا يرجع هذا فقط إلى القيود الرقابية التي توجد في بعض الأسواق المالية الإسلامية الأقل تطورا، حيث أشار أحد المصارف الذي شمله الاستبيان أن حسابات الاستثمار القائمة على المشاركة في الأرباح غير معرفة في القانون المصرفي في الدولة ولا تسمح به الجهة الرقابية المصرفية، وقال مصرفي بريطاني أن الجهة المصرفية البريطانية تعامل عقد الوكالة للاستثمار العام باعتباره 'وديعة مقيدة' وأنه على البنوك البريطانية التعامل مع هذه الودائع باعتبارها 'محمية' وهذا ما يعني سداد المبلغ المودع بالكامل بغض النظر عن أداء الاستثمارات التي تمولها حسابات استثمارها المشاركة في الأرباح (المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، 2019، صفحة 64) وبسبب مشاكل الوكالة المصاحبة لها، تعتبر المضاربة منتج تمويلي محفوف بالمخاطر، فالمقاول (المضارب) غالبا لا يملك السجلات أو بيانات مالية فمن الصعب تحديد الربح الذي يتم تقسيمه بين طرفي المضاربة ومشكل الخطر المعنوي والاختيار المضاد بسبب أن المقاول لا يستطيع أن يضمن الشفافية، الأمانة والثقة (Worthington, 2013, p. 47) فالمستثمرين قد يلجؤون إلى تزوير مركزهم المالي والتحكم بمقدار الربح والخسارة، ومن جهة أخرى بعض المستثمرون لا يريدون تدخل البنك واشتراكه معهم في الإدارة وغيرها ولهذا يفضلون المدابنة على المشاركة، لأن الدائن يختلف عن الشريك في أنه لا يتدخل في هذه الأمور (المصري، 2009، الصفحات 29-30) وارتفاع تكاليف الحصول على المعلومات وتكاليف الرقابة للتغلب على مشكل عدم تماثل المعلومات، هذا ما يجعل المقترضين الذين يأتون إلى المصارف الإسلامية والذين من المحتمل أنه تم رفضهم من البنوك التقليدية، وبما أنهم لا يملكون خيار آخر يلجئون إلى المصارف الإسلامية التي تتقاضى هامش مرتفع (Huda, 2012, p. 183) ؛
- ضعف قدرة الكوادر والمؤهلات البشرية العاملة في المصارف الإسلامية على تقويم المشاريع عالية المخاطرة ومتابعتها (العز، 2016، صفحة 12)

4.3 توصيات لمواجهة التحديات المصرفية الإسلامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد قام البنك الدولي بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية بعرض مجموعة من المقترحات للتغلب على التحديات التي تواجه تمويل المصارف الإسلامية للم ص م، موضحة في الجدول التالي:

الجدول 10: أهم التوصيات لمواجهة التحديات المصرفية الإسلامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

التوصيات	التحدي
- التدريب العملي وخاصة في مجال تسيير المخاطر للتمويل القائم على الأسهم، والتقنيات والأنظمة للتخفيف من المخاطر، القيام بجولات دراسية وتبادل المعارف خاصة مع إندونيسيا ودعم إنشاء الخدمات المالية غير المصرفية التي تقدم الإجارة (شركات التمويل الإيجاري)، المضاربة والمشاركة (شركات رأس المال المخاطر)	زيادة عروض المنتجات (الصيغ)
- التكيف من قبل البنوك المركزية والسلطات للخدمات المالية غير المصرفية، ووضع معايير لتكوين وتدريب لجان شرعية وعلماء الشريعة، مركزية المجالس الشرعية وإصدار للمبادئ التوجيهية	تدعيم المعايير

تحفيض تكاليف المعاملات والضرائب	- زيادة المعايير وتبادل المعلومات سوف يخفض من التكاليف، القيام بإنشاء مركز متعلق بمقاييس المعاملات المالية الإسلامية وقوانين خاصة متعلقة بالمعاملة الجبائية بصيغ التمويل الإسلامية
تفعيل مشاركة المعلومات	- الدفع الإلكتروني، تحفيض تكاليف المعاملات الرقمية، تنظيم التمويل الجماعي (crowdfunding) المساعدة الفنية لمنصات التمويل الجماعي والتدريب على المقاولاتية في الجامعات

Source: joint WB-ISDB G20 Islamic finance policy paper, word bank finance and markets global practice, Islamic development bank, Islamic research and training institute, 2015, p, 8.

5. النتائج والتوصيات

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- بالرغم من تزايد الاهتمام بتمويل الم ص م من طرف المصارف الإسلامية واعتبارها سوق واعدة لنمو إيراداتها إلا أنه لا تزال نسبة تمويل م ص م من إجمالي التمويل الممنوح ضعيف، بالرغم من ان أغلب اقتصاديات الدول التي تعرف رواج كبير في المالية الإسلامية ونمو حجم أصول المصارف الإسلامية تفوق نسبة الم ص م بما 90٪، ما يعني أن المؤسسات كبيرة الحجم هي التي تستفيد من هاته الصناعة أكثر من الم ص م؛
- استحوذ صيغة المراجعة على مجمل الصيغ التمويلية التي تقدمها المصارف الإسلامية للم ص م، بحيث 79٪ من محفظة تمويلها عبارة عن مراجعة؛
- وجود فجوة تمويلية إسلامية تواجهها الم ص م، فهي تجد نفس الصعوبة التي تواجهها مع البنوك التقليدية وهذا يعود لحدثة المصارف الإسلامية فبالرغم من نموها المتزايد إلا أنها تمثل نسبة منخفضة من السوق المالي العالمي؛ كما أن الفجوة التمويلية الإسلامية للم ص م هي الأكبر في المنطقة العربية، بالرغم من سيطرة هذه المنطقة على النسبة الأكبر من المصارف الإسلامية خاصة دول مجلس التعاون الخليجي؛
- هناك طلب متزايد من طرف الم ص م على التمويل من المصارف الإسلامية، هذا الارتفاع قد يكون بسبب الازع الديني الذي يحرم التعامل بالفائدة أو بسبب احتمال كون هذه المؤسسات قد رفضت من البنوك التقليدية؛
- توحيد المعايير وتطبيقها أكبر تحدي يواجه المصارف الإسلامية في تمويل الم ص م، ومشكل عدم تماثل المعلومات يحد من تمويل المصارف الإسلامية للم ص م بصيغة المشاركة والمضاربة وبالتالي تفضيل علاقة المدائنة المراجعة خاصة؛
- من أجل التقليل من التحديات التي تواجه تمويل المصارف الإسلامية للم ص م نقترح التوصيات التالية:
- نشر وعي والفهم الجيد للصيغ التي تقدمها المصارف الإسلامية، فأصحاب الودائع خاصة حسابات الاستثمار التي تستخدم في المضاربة لا يتقبلون فكرة احتمال حدوث خسارة، فتقاسم الربح والخسارة من مبادئ العمل المصرفي الإسلامي وتدريب الكوادر البشرية العاملة في المصارف الإسلامية من اجل الفهم الجيد لصيغ التمويل الإسلامية؛
- لا بد من إيجاد قاعدة بيانات إلكترونية خاصة بالم ص م تسهل على المصارف الإسلامية الحصول على المعلومات اللازمة لعملية التمويل وهذا للتقليل من تكاليف البحث عن المعلومات؛

- في الغالب تلجأ المصارف الإسلامية إلى المراجعة عند تمويل الم صم وذلك لقلّة وفي بعض الأحيان انعدام الخطر، وهذا من أجل الالتزام بقواعد الاحترازية المفروضة من طرف البنك المركزي لأنها تستثمر من أموال المودعين التي لا بد من ضمانها من طرف المصرف، هذا ما يدفعها إلى تجنب الصبغ التشاركية مع الم ص م خاصة لارتفاع مستوى الخطر المصاحب لهذا النوع من المؤسسات، وبالتالي على البنوك المركزية أن تعي خصوصية عمل المصارف الإسلامية وعلاقتها مع المودعين والمستثمرين وإيجاد آليات احترازية أخرى لا تحد من تمويل المصارف الإسلامية للم ص م؛
- وضع نفس إجراء المستحقات غير المدفوع المطبقة من طرف البنك المركزي مع البنوك التقليدية وتكييفه مع طبيعة عمل البنوك الإسلامية، قائمة خاصة بالمؤسسات الذين يتخلفون عن توزيع الأرباح مثلاً وكذا استعمال الغش والتدليس فيما يتعلق بالنتائج المحققة، كإجراء احترازي تلجأ إليه المصارف الإسلامية قبل منح التمويل للم صم والتأكد من أمانة وصدق العميل؛
- العمل على توسيع التعامل الإلكتروني خاصة في الدول النامية أين يوجد نقص في هاته التقنيات، كالفواتير الإلكترونية والسجلات الإلكترونية، هذا ما يقلل من تكاليف رقابة المصارف الإسلامية للم ص م ويقلل من الغش والتدليس في النتائج المالية المحققة و إيجاد إطار قانوني ينظم العلاقة ويضمن حق جميع الأطراف أصحاب الودائع والمصارف الإسلامية والم ص م وإنشاء بيئة تشريعية واقتصادية ومؤسسية صلبة وسليمة تشجع دخول الم ص م لطلب التمويل من القطاع الرسمي.

6. قائمة المراجع:

1. Delberg Global Development Advisors. (2011). *Support to SMEs in Developing Countries Through Financial Intermediaries*.
2. Huda, A. N. (2012). the Development of Islamic Financing Scheme for SMEs in a developing Country the Indonesian Case. *10th Triple Helix Conference, Elsevier*.
3. International Finance Corporation. (2017). *Alternative Data Transforming SME Finance*.
4. Lagard, C. (2019, February 10). *SME Development and Financial Inclusion in the Arab World, World Government Summit Dubai*. Retrieved from www.imf.org .
5. Malaysia world's Islamic finance marketplace . (2016). *Islamic Finance Bridging the SME and MSME Funding Gap Role Of Islamic Finance in Bridging the Funding Gap on SMEs and MSMEs*.
6. Schmukler, F. A. (2017). *Addressing the SME Financial Problem, Research and Policy Brief*. World Bank Malaysia Hub, N°9.
7. Strelkova, V. A. (2020). Islamic Banks in the Global Economy With Special Reference to in CIS Countries. *Journal of Reviews on global Economics, the World Economy and Global Finance Department Financial University Under the Government of Russian Federation, Vol 9*.
8. Tajik, M. C. (2019). The Bank Lending Channel in Malaysia Islamic and Conventional Banking System. *Globla Finance Journal, Elsevier*.
9. Word Bank& islamic development Bank& G20. (2015). *Leveraging Islamic Finance for SMEs*.
10. Word Bank& islamic development Bank& G20. (2015). *Leveraging Islamic Finance for SMEs*.

11. World Economic Forum. (2019, Jan 8). Retrieved from www.weforum.org.
12. Worthington, A. A. (2013). Small and Medium Sized Enterprise Financing. *a Review of Literature, International Journal of Business and Management, Vol 8, N°14*, .
13. إسماعيل عدنان. (2019). دار الخيمة.
14. المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية. (2019). *الاستدامة ومحركات النمو والتحديات التنظيمية، الاستبيان العالمي للمصرفيين الإسلاميين*. المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.
15. بندر بن عبد العزيز اليحيى. (2020). *معوقات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية الحلول المقترحة وإدارة مخاطرها*. مجلة العلوم الشرعية، كلية العلوم والدراسات الانسانية، جامعة المجمعة، العدد 55.
16. بنك السودان المركزي . (2018). *التقرير السنوي*.
17. رفيق يونس المصري. (2009). *المصارف الإسلامية دراسة شرعية*. سورية: ط2، دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع.
18. عدنان أحمد يوسف. (2019, 2 7). رئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي الاردني والرئيس التنفيذي لمجموعة البركة المصرفية. تم الاسترداد من www.jordanislamicbank.com.
19. علي محمد أحمد أبو العز. (2016). *الابتكار في صيغ التمويل الإسلامي*. منشورات مركز اجاث فقه المعاملات الإسلامية.
20. محمد أحمد حسين. (2014). *مؤتمر بيت المقدس الإسلامي الدولي الخامس، التمويل الإسلامي ماهيته صيغته مستقبله*. المضاربة في المصارف الإسلامية. رام الله، فلسطين: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية.
21. نوال عبد المنعم، ابراهيم نبيل. (2020). *التمويل الإسلامي الأسرع نموا في العالم*. المجلة المصرية للتمويل الإسلامي، العدد 5، يناير، 8.
22. هبة عبد المنعم & الوليد بن طلحة. (2019). *موجز سياسات النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال زيادة فرص نفاذها إلى التمويل في الدول العربية*. صندوق النقد العربي، العدد 1.